الدراسات الإقليمية في العلاقات الدولية

دوافع ظهور الإقليم كمستوى تحليل مع المدرسة السلوكية:

1-الدافع الأمني: بسبب ما أفرزته تعاظم الحرب الباردة بهدف حصول كل طرف على مناطق نفوذ جديدة في العالم، وهذا التنافس انعكس في سياسة الاستقطاب.

2-صعوبة ادراك دافع العلاقات الدولية من خلال استخدام النظام الدولي أو الدولة كوحدة تحليل، و بالتالي اللجوء الى وحدات تحليل جديدة و هي النظام الإقليمي تحديدا

3-ظهور دول متوسطة جديدة تسعى الى لعب أدوار منافسة لأدوار الدول الكبرى (الدول الصاعدة مثلا البريكس BRICS البرازيل – روسيا – الهند – الصين – جنوب إفريقيا).

4-لأنها تساهم في تعميق دراسة العلاقات الدولية لأنه وسط بينهما ، و لانها تساعد في تصحيح رؤية الباحثين في العلاقات الدولية من منظور الهيمنة، و المساعدة على المقارنة السياسية الدولية على الصعيد الإقليمي و الدولي.

النظام الإقليمي :هو نطاق فرعي ضمن اطار البيئة الخارجية التي يتشكل منها النظام الدولي ، أي ان هذا الأخير مفكك الى عدة نظم فرعية ، أو مجموعة من الدول التي تنتمي الى إقليم واحد و تربطها عوامل مشتركة في المصلحة و الولاء.

معايير النظام الإقليمي:

1- القرب الجغرافي : حيث ان المحدد الجغرافي محوري في تشكيل نظام إقليمي معين ، و بالتالي يشكل لنا نظام فرعي يتفاعل فيما بينه ليصبح متؤثرا بنفس التهديدات ، و مدركا لنفس المصالح.

2- الاعتراف العالمي بالتميز: ان النظام الإقليمي كي يكون أداة عملية فعلية، يجب ان يكون محل اعتراف من الجماعة الدولية ، التي تؤمن بان هذا الإقليم له سمات مشتركة تميزه عن بقية الأقاليم.

3- وجود عناصر مشتركة ثقافية اجتماعية و اقتصادية تؤدي الى ما يسمى بالهوية المشتركة أو الجامهة.

4- وجود تفاعلات سياسية و اقتصادية و ثقافية بين وحدات الإقليم تجعله بوتقة واحدة تنصهر و تذوب فيها علاقة التأثير و/أو التأثر.

أبعاده: يمكن ان يتضمن الإقليم مجموعة من الابعاد أو المحددات كالتالي:

1- الحدود : بحيث تكون معلومة وواضحة و محددة من وجهة نظر القانون الدولي ، و بالتالي تضفي الى جزئية مهمة لممارسة السيادة .

2- هيكل النظامstructure : من خلال تفحص و تحديد البنى و المؤسسات الدارجة ضمن هذا النظام الإقليمي.

3- الوسط أو البيئة environement : التي يتفاعل معها النظام الإقليمي مع النظم الإقليمية الأخرى التي تقع ضمن دائرته الجيوبوليتيكية.

الأقاليم الجديدة: هو طرح نظري قائم على فكرة التكامل ، يتم بالانفتاح و التفكك عن النظام الإقليمي السابق ، و ابرام معاهدات جديدة للاندماج و تقوم على أساس مبدأ عدم المنع .

وأهم خصوصية الإقليمية الجديدة تتمثل في :

1- جميع الاتفاقيات هي اتفاقيات تجارة حرة و تحولت نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي.

2- نطاق هذه الاتفاقيات يتوسع أكثر فأكثر و محتواها تجاوز القضايا التجارية البحتة الى القضايا و القواعد التنظيمية و الإدارة العامة.

3- شملت كل مناطق العالم بما في ذلك الدول المتقدمة و النامية .